العدد:1 /سبتمبر 2022 المجلد:18 ISSN: 1112-7015
ص: 313- 325 EISSN: 2602-5973

نظرية العامل النحوي بين تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح

THE GRAMMAR FACTOR BETWEEN TAMMAM HASSAN AND ABD AL -RAHMAN AL-HADJ SALIH

محمد قبلي* [1]، بوداود براهيمي [2]

[1] جامعة غليزان (الجزائر).مخبر اللغة و التواصل، mohamed.gubli@cu-relizane.dz

[2] جامعة غليزان (الجزائر) .مخبر اللغة و التواصل، boudaoud.brahimi@cu-relizane.dz

تاريخ الإرسال: 2020/00/00	تاريخ القبول:2020/00/00	تاريخ النشر: 2020/00/00

ملخص:

عمدت في هذا البحث ,التّعرض إلى مفهوم العامل النّحوي , و دوره في كونه أصلاً من أصول الإعراب ، و كذا أهمّ الإنتقادات التي وجّهت له قديما و حديثا والبدائل التي قدّمت كبديل له أهمّها نظرية تضافر القرائن لتمام حسان, مبرزاً مبادئها و منطلقاتها .

في مقابل هذا, كان هناك الكّثير من العلماء ممّن اعترف بدور العامل في الدّراسات النّحوية , وحاول بعضهم تطويره و إعادة بعثه, وفق نظرة حداثية ,أ همّ هؤلاء العلماء نجد عبد الرّحمن الحاج صالح, الذي قدّم العامل كأصل و مرتكز من مرتكزات النّظرية الخليلية الحديثة.

الكلمات المفتاحية:

العامل ; النّحو العربي ; تضافر القرائن ;دراسة مقارنة ; النّظرية الخليلية.

***ABSTRACT* :**

In this research i addressed the concept of the factor and ist role ,as well as the most important criticisms leveled at him and the alternatives that were presented as an alternatives tot he factor,the most important of which ist he synergy of to complete hassan.

In contrast there were many scholars who recongnized the role of the factor in grammatical studies and some oft hem tried to develop it and re-reveal it according to a modernist view the most important of which is the science Abd al-Rahman al-Hadj salih.

***Keywords*:**

the factor ; Arabic grammar ; the synergy ; comparative studies ; theoretical Al-khalil.

1. مقدمة :

تؤدّي اللّغة صدارة الحضور دون منازع في عملية النشاط الذّهني , الذي يطاول الفهم والإفهام والإدراك، ذلك بوصفها وعاءً حاملاً لمدركات و تخوم المعرفة، وكلّ محاولة لتفسير ظواهرها لا يتفلت من حتمية الإشتغال في طبيعة المكوّن اللّغوي , والبحث في جملة العلائق التي تنضد لعناصره وصولا إلى الوظائف التي تباشرها تلك العناصر ضمن الكلّية اللّغوية ,عبر مختلف

* محمد قبلي

مستوياتها اللّسانية ومن هنا، تتقدم الدّراسات اللّغوية التي عنيت بالمستوى النّحوي -التركيبي- بوصفها مرتكزا تنهض عليه التّشكلات الأولى للبنية النّصية، أي المستوى الذي تتراصف فيه الصّيغ والأدوات وتتآلف ضمن نظام تشكّل الجملة، حيث تبلغ دلالة القول قصيتها. وعليه، فقد جاء الإهتمام بأدوات المكوّن التّركيبي عند جمهور النّحاة كما عند علماء اللّسان, بغرض مطاولة استيعاب طبيعة العلاقات المنطقية التي تؤدّى ضمن الخطّية التعاقبية لأنساق اللّغة، ومن ثمّة تكشّف حقيقة الوظيفة التّدليلية لها في بناء علمية التّلفظ .

و وفق هذا المأخذ من التقديم، تأتي نظرية العامل في النّحو العربي باعتبارها مبحثا مفصليا، شدّ إهتمام رواد الدّرس النّحوي قديما وحديثا ,لما يشكّله من أهّمية في تفسير الظواهر النّحوية وقد كان محلّ جدلٍ وتجاذبٍ فكري , على الرغم ممّا يميّزه من ثبوتية وظيفية وأصلاً من أصول النّحو، فذلك لم يجعله بمنآى عن النقد والإعتراض، الذي بلغ حدّ محاولة تقوضيه وإقصائه واستبداله ببدائل أخرى. وليس أدلّ على ذلك ما ذهب إليه تمّام حسان في نظرية تضافر القرائن التي أرادها بديلا للعامل في النّحو العربي، وعلى النّقيض من ذلك نلفي محاولات جادّة عند علماء اللّسان من المحدثين، سعت إلى صهر نظرية العامل عبر مناويل المقاربة التي تتشافع وتحاكي ما أقرّه جمهور النّحاة القدامى في الأنموذج الذي يعرضه عبد الرحمن الحاج صالح.

وعبر هذا التجاذب، تتموضع نظرية العامل ضمن مدار من التساؤلات التي تتوخى إزالة اللّبس، ومن ثمّة تثبيت معالم حدودها المفاهيمية والوظيفية توافقا مع التّصورات التي تؤدّيها الرّؤى الحداثية اللّسانية المتجددة. و لعلنا لا نقف على موقف أكثر تباين و اختلاف في الطّرح عند علماء اللّغة من المحدثين مما ذهب إليه كل من تمّام حسان الذي نحا رأيه صوب تقديم الأنموذج البديل للعامل، يقابله بالنقيض الاتّجاه الذي سلكه عبد الرحمن حاج صالح الذي فاضل إعادة صياغة للمفهوم وفق تصوّر يطاول المقاربة والتجديد.

على إثر ما سبق تترتب أسئلة الإشكالية كما يلي:

ـــــ ما العامل؟

ـــــ ما الدعاوى و الحجج التي أقيمت لإلغائه؟

ـــــ كيف قدّم تمام حسان نموذجه البديل للعامل؟

-و هل كان هذا النموذج هو البديل الأصحّ للعامل؟ و هل باستطاعته الحلول محلّ العامل؟

ـــــ هل نجح عبد الرحمن الحاج صالح في تجديد نظرية العامل و إعادة بعثها ؟

2. الحد المفاهيمي للعامل:

ورد في كتاب التّعريفات لشريف الجرجاني في باب العين مادة عمل " العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب" [1]ثم قسّمه إلى ثلاثة أقسام سماعي و قياسي و معنوي و يكاد يكون نفس التعريف الذي أطلقه المطّريزي على العامل نفسه عند الشّريف الجرجاني ، ماعدا أنّه قسّمه إلى ضربين[2] و اختص البحث في العامل مع البدايات الأولى على مادة النّحو " فكان أول من أصّل ذلك و أعمل فكره فيه ابو الأسود ظالم بن عمرو الدّؤلي و نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز ،فوضعوا النّحو أبوابا و أصّلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرّفع والنّصب

والخفض والجزم ... "[3] فلا عجب من اهتمام العلماء به والإعتناء بالدراسة والبحث فيه ,"فلا تزال نظرية العامل في النّحو العربي هي النّظرية التي تعدّ المفتاح لفقه النّحو العربي ، بدونها لا يمكن الوقوف على أسرار هذا العلم أبدا "[4]

3.العامل عند القدامى:

لم تكن ملامح الإختلاف والتباين الذي خصّ مفهوم العامل وليدة الحداثة، حيث نلفيها مزامنة لبدايات وضع النظرية، و لعلّ أوّل من عارض العامل و دعا لإلغائه هو قطرب و الذي عاب عليهم هذا الاعتلال وقال" لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، و الفرق بين بعضهما و بعض ... إنّما أعربت العرب كلامهم لأنّ الإسم في حال الوقف يلزمه السّكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا و أمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام... " [5]ودعوى قطرب قائمة على أنّ المتكلم يزاوج بين الحركة و السكون تسهيلا للنطق، لا إعرابا وتبيانا و احتجاجه هذا ضعيف, فلو كان المراد كما قال لرأينا الفاعل تتناوب عليه الحركات كلّها، وكذلك باقي المفعولات وحتّى الأفعال .

و إن عُدّت محاولة قطرب من المحطات الأولى في نقد العامل فإنّها لا تعدّ الأبرز , إذ نلفي محاولة أبي العباس أحمد بن عبد الرحمان بن مضاء[6] كأبرز من عارض هذا الأصل في النّحو العربي , و تتجّلى رؤى و تصورات ابن مضاء ضمن هذا المأخذ في مصنّفه "الردّ على النّحاة" ودعوى ابن مضاء يجب أن تدرج في إطارها الزماني والمكاني فقد كان "العصر الذي ألّف فيه كتاب الردّ على النّحاة, كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه" [7] ونلفي ابن مضاء واحدا من الثائرين فأراد أن" يردّ به نحو المشرق على المشرق أو بعبارة أدقّ يريد أن يردّ بعض أصول هذا النحو"[8] هذه الرغبة في إلغاء العامل يصرّح بها في الفقرات الأولى من كتابه فيقول " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ،و أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[9] فهدف الكتاب إجمالا هو حذف أصلٍ من أصول النّحو و الذي يمكن الإستغناء عنه ، ذلك أنّه خطأ اجمع علماء العربية الوقوع فيه .

ومجمل ادعاء ابن مضاء هو أنّ النّحاة قالت إنّ الرّفع والخفض والنّصب والجزم يكون بالعوامل والألفاظ يحدث بعضها بعضا أي أنّ النّحاة نسبوا الإرادة والطّبع للألفاظ وهو عنده عين الفساد فالعمل لله سبحانه [10] إذاً، فالعلاقة بين بنيات الجملة والأثر الذي تتركه بعضها في بعض لا يكون إلّا بإرادة الله لا بإرادة المتكلم ,و لا بإرادة أو طبع البنية في حدّ ذاتها " , ممّا سبق يتضح أن ابن مضاء يرفض ما أطلق عليه اسم العامل ،مؤثرا أو على جهة التقريب أو التمهيد ،وهو بذلك يقف منفردا في جانب والنحاة في جانب آخر[11] "وإذا سلمنا أن « هذه الاصوات انما هي من فعل الله تعالى وانما تنسب إلى الانسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[12] ولعل قول النحاة القدامى لم يكن يخرج عن هذا المنحى، وندلل لذلك بما ذهب إليه الزجاجي " فقالو ضرب زيد عمر، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له وبنصب عمرو على ان الفعل وقع به"[13]

على هذا كان ادعاء قطرب أقل انتشارا وتأثيرا من آراء ابن مضاء هذا الأخير كانت لآرائه كبير أثر في الكثير من العلماء المحدثين اللذين حاولوا إعادة بعث هذه التصورات , ولعلّ أبرزهم : شوقي ضيف، محمد عيد وتمّام حسان.

4.العامل عند المحدثين:

إن الإقتصار ههنا، على التطرق لبعضٍ من المحدثين، ليس مؤدّاه الحصر، وإنّما جاء من منطلق قصّية البرهنة والإستدلال في ما نزعوا إليه، على غرار تمام حسان، وعبد الرحمن حاج صالح.

1.4تمام حسان ونظرته للعامل:

عُدّ تمام حسان من أكثر النحويين المحدثين، معارضة لنظرية العامل، و ريادة في الرّأي القائل بعدم الأخذ بنظرية العامل ونلفيه في الكثير من المواضع يستند على أقوال ابن مضاء في هذا الشأن ويثني على استنتاجاته وأحكامه، وليس أدلّ على ذلك قوله "ولقد وجد ابن مضاء هذه المطاعن، وأحسن الطعن فيها، في كتاب لم يعرف عنه إلا منذ سنين"[14] وتتكرر استشهادات تمام حسان بأقوال ابن مضاء في مواطن متعددة يقع فيه مضرب إلغاء العامل او مطالبته بإلغاء العلل الثواني والثوالث.[15]

ولا نجانب الصواب، إذا أقررنا أنّ تمام حسان أعلن انتصارا وموافقة مطلقة فيما ذهب إليه ابن مضاء، ولعلّه كان أكثر حدّة و شدّة في تثبيت ذات الطرح، حيث نلفيه مؤكدا وجازما في قوله "إنّ فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية"[16]، وفي موضع آخر يقول " ما العامل إذا؟ الحقيقة لا عامل[17]، وحجج تمام حسان ومرتكزاته في هذا لخصها في نقاط ثلاث:

1_ اختلاف النحويين حول العامل .

2_ التأثيرات التي مست الدراسات النحوية.

3_ الأخطاء المنهجية.

2.4 مرتكزات تمام حسان في نظرته للعامل :

و يشدّ اهتمامنا هنا أنّ محاولة التطرق إلى إحدى النقاط الثلاث (اختلاف النّحويين _ التأثيرات _الأخطاء المنهجية) تستلزم مباشرة التطرق إلى النقاط و المرتكزات الأخرى بحيث من السهل عرضها بربط بعضها ببعض ,لهذا عندما يعرض تمام حسان تأثر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي يقول في هذا "إن تأثر النحو بالمنطق لم يكن مقصورا على القياس، وإنمّا تعدّى ذلك إلى التعليل" [18] ففي نظر تمام حسان، أحد أهمّ أسس النّحو العربي الذي هو العامل كان بتأثير من المنطق الأرسطي "الذي كان شائعا في بداية العصر العباسي وما بعده"[19] ويسوق دليلا آخر، وحجة يدعم بها دعواه , لكن هذا الدليل ينتقل بنا مباشرة إلى اختلاف النحويين حول العامل و أخطائهم المنهجية في النقطة الثالثة من حجج تمام حسان, بحيث أنّ "اختلاف النّحاة في العلّة هنا دليل أيضا على خطأ منهجهم، وتعارض بعضه مع بعض، ومنهج هذا شأنه لا يمكن أن يخلو من المطاعن على أي حال" [20]ولم يكن الإختلاف فقط في التعديلات، وإنّما كان في ماهية العامل ,ف"العامل مختلف فيه، ولم يتفق النّحاة واللّغويون على الرأي فيه، فهو إما أن يكون:

ـــــ لفظ في جملة، أو معنى من المعاني النحوية

ـــــ المتكلم

ـــــ الله سبحانه وتعالى"[21]

والإختلافات الثلاثة في العامل التي اوردها تمام حسان لم تكن دائما محلّ إجماع جمهور من النّحاة أو اللّغويين، وإنّما كانت آراء اكتفى بها أصحابها ولم يكن لها عبر مراحل تطور الفكر النّحوي مريدين، فالقول الثالث لا نكاد نجده إلّا عند ابن مضاء.

أما الإختلاف الثاني المستدل به عند تمام و الذي ردّه إلى ابن جنّي في قوله "فأمّا الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع والنّصب والجّر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[22] وما أورده تمام حسان هنا هو جزء من كلام طويل في " باب مقاييس العربية "تحدث فيه عن العوامل اللّفظية والمعنوية ليفصّل في قوله هذا في عبارة لاحقة يقول فيها " لفظّي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتّكلم بمضامة اللّفظ للّفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ "[23]. والظاهر، إن ابن جنّي لم يخرج عن جمهور النحاة في رأيهم عن العامل، ويتجلّى هذا في الكثير من المواضع من الخصائص وسرّ صناعة الإعراب.

3.4 نظرية القرائن بديلا لنظرية العامل:

تتقدم نظرية تضافر القرائن بوصفها مجموعة من الأفكار، أجملها تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها في الفصل الخامس منه المعنون بالنظام النحوي[24]، فاللّغة عند تمام حسان "منظمة من مجموعة من الأنظمة منها النظام الصوتي والنظام الصّرفي والنظام النّحوي"[25]

هذه الرؤى كما سبق التطرق إليها، أراد بها تمام حسان أن تكون بديلا للعامل في النّحو العربي، ونموذج جديد في معالجة النحو العربي وتفسير قضاياه، ترتكز هذه النّظرية أساسا على:

قرائن معنوية:

دالّة على معاني الأبواب كالفاعلية والمفعولية، وهي مجموعة العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة التي تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها وذلك كعلاقة الإسناد، والتخصيص والنسبة والتبعية ....

قرائن لفظية:

وهي قرائن صوتية او صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف يقدمها علماء الصوتيات والصّرف لعلم النّحو[26] ،وتتفرع من هاتين القرينتين مجموعة اخرى من القرائن، ولفهم هذه النظرية قدّم تمام حسان نموذج تطبيقي، يمثل فيه كيفية وطريقة وآلية تطبيق هاته النظرية على الجملة العربية، وقدّم مثال الجملة الفعلية "" ضرب زيدٌ عمر "":

ـــــ ضرب: صيغة فَعَلَ ـــــ فعل ماضي.

_ زيدٌ: 1ـــــ ينتمي إلى مبنى الإسم. قرينة الصيغة.

2ـــــ أنه مرفوع قرينة العلامة الإعرابية.

3ـــــ أن العلاقة بين الفعل الماضي وبينه هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق)

4ـــــ إنه ينتمي إلى رتبة التأخر قرينة الرتبة.

5 ـــ أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (ًٌ).

6ـــ أن الفعل معه مبني للمعلوم قرينة الصيغة.

7ـــ أن الفعل معه مسند إلى الفرد الغائب (وهذا اسناده مع الإسم الظاهر دائما قرينة المطابقة واستنادا على ما أجمل من القرائن نصل إلى أنّ ً زيدٌ هو الفاعل ...[27]

إنّ الملاحظ في هذا النموذج التّطبيقي أن تمام حسان حشد مجموعة من الدلائل والعلاقات التي تربط بين مكوّنات الجملة لتقديم نموذج إعرابي بعيد عن العامل. ونلفيه يقول أيضا: قد تحتمل البنية الواحدة مجموعة من القرائن فإعراب زيدٌ فاعل "بشهادة سبع قرائن واحدة منها فقط معنوية وهي الإسناد أما البقية فلفظية"[28]ومنطلق نظرية القرائن والأصل فيها كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، حيث يشيد به ويستشهد بأقواله في كثير من مواضع كتاباته فيقول "إنّ أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر الجرجاني على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنّما التعليق."[29].حيث نجد أن التعليق هو قطب الرحى والفكرة الرئيسة التي راهن عليها تمام حسان لدحض العامل، ذلك أنّ "" التعليق هو الفكرة المركزية في النّحو العربي، وأنّ فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النّحوي والعوامل النّحوية. "[30] .

هذه الفكرة ـــ التعليق ـــ فسّرها تمام حسان على أنّها "إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية وبواسطة ما يسمّى بالقرائن اللّفظية، والمعنوية والحالية"[31]، ثمّ يفصّل أكثر في هذا المصطلح ويربطه بالنّحو، هذا التعليق النّحوي يتصدى له عنوانان:

1ـــ العلاقات السياقية وهي تربط بين الأبواب النّحوية وتتّضح، بها وهي قرائن معنوية.

2ـــ القرائن اللّفظية[32].

وعبر ما سبق ذكره، تتجلّى حدود السند والإستدلال الذي اعتدّ به تمام، من حيث أنّ القرنية المعنوية والقرينة اللّفظية كلاهما تتفرع منها مجموعة من القرائن، فصّل فيها تمام حسان في ثنايا كتابه، كان ما قدمناه ملخصّا موجزا عن هذه النّظرية التي أثارت انتباه وتحفظ فريق من الباحثين وكانت مدعاة ملحّة لمقابلتها بالنقد، والدّراسة والتمحيص.

5.العامل عند عبد الرحمان الحاج صالح:

نحسب عبد الرحمن حاج صالح، واحدا من جمهور العلماء الذين تأثّروا بالتراث النّحوي العربي وانتصروا له، وسعوا إلى إحداث التشافع المعرفي والفكري لمواضيعه، التي تواكب الطروح المتجددة للمبحث اللّساني وفق مقاربات جادة تعتدّ بـ " الموضوعية العلمية التي تبتعد عن التعصّب والتبعية"[33]

ومن هنا، فقد عمد حاج صالح إلى التأسيس لملامح نظرية نحوية متجدّدة، ترتهن إلى القراءة الجديدة للتراث انشأ على إثرها نظريته المستحدثة التي اصطلح عليها بالنظرية الخليلية نسبة إلى الخليل بن احمد الفراهيدي،" نسبت النظرية إليه بالتغليب، وليس في ذلك أي تعسف لأن المنحى الذي نحاه سيبويه" [34] في القرن الثاني من الهجرة، وقد حُمّلت النظرية بجملة من المبادئ والأسس المفاهيمية النحوية التي كانت تستدعي المقارنة والمقاربة بما هو قائم في المدونات النحوية الحداثية، على غرار القياس والسماع، والموضع.

وقد شغل مفهوم العامل حيّزا مهمّا في ذات المبحث، حيث يمثّل بحسب عبد الرحمن حاج صالح، وحدة صغرى من الوحدات التي يتركب منها مستوى التراكيب، وجوده أو غيابه يؤثر ويتحكم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلمة "الإعراب" [35]، وفي توضيح تفصيلي له يضع حاج صالح صنافة يبين من خلالها مواضع العامل، وكيفية تأثيره في التركيب وكذا مقتضياته والعلاقات التي تربطه بمعموليه.[36]

الجدول 1: نموذج توضيحي للعامل وتأثيره عند عبد الرحمن الحاج صالح.

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
∅	زيـــــدٌ	قائـــــــــــم
إن	زيـــــداً	قائـــــــــــمٌ
كان	زيـــــدٌ	قائـــــــــماً
حسبت	زيـــــداً	قائمـــــــــاً
أعلمت عمرا	زيـــــداً	قائمـــــــــاً
1	2	3

المصدر: عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية مفاهيمها الأساسية، كراسات مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية ص 35_36_37.

يمكن أن نستخلص من الجدول عدّة ملاحظات:

1ـــ في العمود الاول والذي هو خاص بالعامل, يؤثر على ما يليه من تراكيب ,وهذا ما نلاحظه في العمود الثاني والثالث.

2ـــ يجب أن يكون العمود الأول والعمود الثاني دائما بهذا الترتيب ,فلا يمكن ان يتقدم المعمول الاول على العامل (زوج مرتب)، على عكس المعمول الثاني فيمكن ان يتقدم على كل العناصر.

3ـــ قد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (فعل ـــ حرف ـــ ناسخ)، لكن هذا لا يبطل عمل العامل ولا ينفي وجوده فهذا العامل سمي بالإبتداء[37]

والعامل يستوجب وجود معمول أول أي لا تخلو جملة من وجود الزوج المرتب «كما أن هناك عناصر أخرى تدخل وتخرج علاقتها بغيرها علاقة وصل على هذه النواة التركيبية وهي زوائد مخصصة كالمفاعيل الأخرى وغيرها (رمزه. خ)[38]

وقد مثّل عبد الرحمان الحاج صالح لكل هذا والعلاقات القائمة بين هذه الوحدات بالصيغة التالية:

](ع+م1)_+ م2)_+ خ

هذه الصيغة تمثل أهم الشروط والعلاقات التي يتطلبها العامل، فالزوج المرتب (ع+م1) دائم الحضور في التركيب ومحافظ على ترتيبه، عكس المعمول الثاني م2 الذي يمكن ان يكون غائبا في بعض التراكيب مثل الجمل الفعلية التي فعلها لازم.

6.بين نظرية تضافر القرائن ونظرية العامل:

لقد ساهم تمام حسان في إثراء الدّرس اللّساني العربي المعاصر، وكان أحد من اشتغلوا على التأسيس لجملة من النظريات اللّغوية التي طرأت باعتبارها رؤى مستحدثة مقابلا للوافد اللّساني الغربي. ومن هنا، وفي تقديمه لنظرية تضافر القرائن، نلفيه قد بالغ في نقد العامل ، حيث عرض إلى خيارات أخرى باعتبارها بدائل مثلى للعامل، واستهلّ تمام حسان نقده من مبدأ أن هذا الأصل من النّحو قد تأثر بالمنطق الأرسطي, وكنا قد قدّمنا ردّا على هذا ثم إنّ " العرب نطقت على سجيتها وطباعها ،وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها"[39] وهذا لأن العرب على عكس الكثير من الأمم انطلقت دراستها واصفة لمدونة عدّت واقعا لسانيا وحدثا لغويا بامتياز (قرآن ـــ شعر ـــ عرب تتكلّم على السليقة) ومن ثمّة، اتجهت صوب اكتشاف القوانين التي تحكم هذه المدونة، فمثلا رأى النّحاة أنّ علاقة « الإسناد هي أهمّ العلاقات المنطقية التي تبنى عليها الجملة العربية، ولذلك ارتبطت دراسة الجملة اللّغوية بمعرفة ركنيها، وبمعرفة انساق تعالقهما في أي منتج لغوي" [40]

والملفت في هذا الطرح، أنّ ما نزع إليه تمام، قد سبقه إليه فريق من النّحاة القدامى، ولو أنّهم لم يفصّلوا فيه تفصيل تمام حسّان ولم يقدّموه التقديم الذي قدّمه، فالقرينة الحالية وقرينة التّرتيب وقرينة الصّيغة وقرينة الإعراب، جاءت مشاكلة لمقابلات أخرى عند القدامى، ففي القرينة الحالية يقول ابن جنّى في باب القول على الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت(أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول : ولو كان الكلام شرحا واحدا لأستبهم أحدهما من صاحبه"[41]

أمّا قرينة الرّتبة والتي هي إحدى القرائن اللّفظية فقد فصّل فيها النّحاة كثيرا ولعلّ أحسن مثال يمكن أن نورده في هذا المقام قول سيبويه في الكلام " فمنه مستقيم حسن ومحال مستقيم كذب ومستقيم قبيح. وما هو محال كذب"[42]،والإستقامة هي الخضوع للقواعد النحوية والترتيب الصحيح لبنيات التركيب "" لأنّ ظاهره مستقيم اللّفظ ... ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللّغة والنّحو فهو مستقيم في الظاهر"[43]

وقد كانت الغاية من نظرية تضافر القرائن هي الإبتعاد عن التعقيد، ومحاولة تقديم أنموذج سلس لتسيير النحو، فالعوامل قد رصدها الجرجاني في مائة حال، وهذا مدعاة للتعقيد وصعوبة فهم النحو عن طريق العامل، وهو متأكد ركن إليه تمام بقوة، لكن إذا سلطنا الضوء إلى البديل المقدم نجده أكثر تعقيدا وصعوبة للإستيعاب ،هذا أنّ كلّ قرينة يمكن أن تتفرع إلى عدّة فروع والفرع منها يمكن أن ينقسم إلى أجزاء دنيا كذلك ،ومثال هذا: القرينة اللّفظية تندرج تحتها مجموعة من القرائن منها قرينة التضام، ويتفرع عن التضام أيضا مسألتان هما الفصل وعدم الفصل بين المتلازمين، وتحت كل من هاتين المسألتين ستّة مسائل لكلّ واحدة منهما.[44]

أمّا قرينة العلامة الإعرابية واهتمام النّحاة بها فلم يكن اهتمامهم بها أكثر ممّا كان في نظرية تضافر القرائن وأحسن ما يمكن الإستدلال به هنا قول الزجّاجي "قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يختلّ معناه"[45]؛ أي إنّ الفائدة في الكلام قد تتوفر في غياب العلامة الإعرابية، " فالإعراب عَرَضَ داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه، والكلام إذا سابقه في المرتبة والإعراب تابع من توابعه"[46].

والجدير بالذكر، أن جملة الإنتقادات التي نواجه بها آراء تمام، لا نتوجه بها صوب الإلغاء أو الانتقاص من المبرّرات التي قدّمها تمام، وإنّما جاءت ضمن رؤية محايثة، تعتمد تكشف موطن المخالفة مع الرؤى المقابلة في نحو ما ذهب إليه عبد الرحمن حاج صالح الذي حاول بعث العامل في طابع حداثي، من خلال تبسيط مفهومه وشرح آلية وظيفته.

وعلى الرغم من عدم اكتمال الأنموذج العاملي المقدم من عبد الرحمن حاج صالح، بالنظر إلى عدم شموليته ، على غرار مسألة اعتباره مفهوم العامل وحدة من وحدات الترتيب تؤثر وتتحكّم فيما يليها من التركيب، في حين أنّنا نقف دون منازع على مواضع مخالفة" توجد في مستوى أعلى إذ أنّها تتحكم في كلّ ما يوجد تحتها ولا يكون لها بالضرورة عمل على ما تدخل عليه"[47] .وهنا، يعرض إلى حال الإستفهام ، التي تحدث تنازعا واضحا، بالإستناد إلى النظرية الخليلية، وذلك في التفريق بين فهم العامل المؤثر والمتحكم فيما بعده وبين العامل في مستوى أعلى سمي عاملا لا نجده بالضرورة يعمل على ما يدخل عليه .

ففي الكثير من الحالات تأتي أدوات الإستفهام في حال مبتدأ حيث تكون في محل رفع مبتدأ، وإذا تلاها فعل متعدّ استوفى مفعوله مثل في قوله عز وجل: (ومن يحيي العظام وهي رميم)، فإذا كانت مبتدأ فأنا يكون لها التصدير، لأن التصدير هنا للعامل المعنوي ألا وهو الابتداء.

7. خاتمة :

انتهينا في بحثنا هذا إلى أنّ العامل اكتسب اهميته باعتباره أصلا من أصول النحو , شدّ اهتمام رواد الدرس اللّغوي قديما و حديثا و كان محلّ جدل و تجاذب بين مؤيّد و معارض , و عبر ما سبق ذكره نصل إلى جملة من النتائج نجملها في :

ـــــ إنّ معظم الدعاوى التي نادت إلى إلغاء العامل لتسيير النّحو العربي لم تضفي إلى وجه الكمال من التأسيس لذا لم تلق قبولا عند جمهور اللّغويين بإفتقادها للبديل المطلق.

ـــ أبانت النماذج المقترحة بوصفها بديلا عن قصر واضح المعالم، فنظرية تضافر القرائن كانت صورة منتقصة لنظرية العامل ولا نقف على أوجه الإختلاف فيها إلّا في تجليات ملمح التفكيك والتشريح لمقتضيات العامل.

ـــــ إنّ اعتماد نظرية تضافر القرائن باعتبارها أنموذجا لإعراب الجمل يجعل منه أكثر تعقيدا وصعوبة ممّا هو كائن.

ـــ جهود عبد الرحمن الحاج صالح في بعث العامل وفق نظرة حداثية تمثّل أنموذجا إجرائيا يسم لموضوعية الطرح القابل للاشتغال بغرض استفاء الحلقات والأجزاء التي تستدعي العناية والتمحص.

8.قائمة المراجع:

1. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947.
2. ابو الفتح ابن جنى، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2015.
3. ابو القاسم الزجاجي الايضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979.
4. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979.
5. ابو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد ابو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، دت.
6. ابو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي ـــ علي سيد علي، ج1، ط1، دار الكتاب العلمية، بيروت، 2008.
7. الإيضاح في علل النحو، ابو لقاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979.
8. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط6، عالم الكتب، القاهرة، 2006.
9. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، عالم الكتب، القاهرة،2000.
10. تواتى بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.
11. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: محمد علي النجار، ط1، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2005.
12. رياض بن حسن الخوام، نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، 2014.
13. سيبويه، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، ج1، ط3، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، 1988.
14. الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات،تح ,محمد صدّيق المنشاوي ط1، دار الفضيلة ، القاهرة، دت.
15. عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلة مفاهيمها الأساسية، دراسات المركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، العدد 4 ،2007.
16. محمد عيد، أصول النحو العربي، ط 5، عالم الكتب، القاهرة، 2006.

17. مها خير بك ناصر، النحو العربي والمنطق الرياضي، التأسيس والتأصيل، ط 2، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014.

9.هوامش البحث:

[1] - للشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ط1، دار الفكر، بيروت، 2005، ص10.

[2] -ابو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد ابو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، د ت، ص 11.

[3] -المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] - رياض بن حسن الخوام، نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، 2014-، ص 7.

[5] ابو القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص71 .

[6] - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947، ص8.

[7] - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص.8

[8] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص9.

[9] -ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص.75

[10] -ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 85 ـــ 86.

[11] - محمد عيد، أصول النحو العربي، ط 5، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص 45.

[12] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص.87

[13] -ابو القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979 ،ص 69.

[14] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 55.

[15] المصدر نفسه، ينظر، ص 55 ـــ 58 .

[16] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط6، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص 55- ـــ189.

[17] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص56ـــ57.

[18] المصدر نفسه، ص45

[19] المصدر نفسه، ص 55.

[20] لمصدر نفسه، ص .56

[21] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2005، ص180

[22] المصدر نفسه، صفحة نفسها.

[23] ينظر تمام حسان، العربية معناها ومبناها، من ص 76 ـــ إلى 260.

[24] المصدر نفسه، ص33.

[25] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 177ـــ 178ـــ 179.

[26] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 181.

[27] المصدر نفسه، ص 192.

[28] ينظر: المصدر نفسه، ص 188.

[29] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

[30] المصدر نفسه، ص 188.

[31] المصدر نفسه، 189.

[32] تواتى بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر ،2007، ص 80.

[33] عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلة مفاهيمها الأساسية، دراسات المركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، العدد 4 ،2007،

ص 5.

[34] ينظر: المصدر نفسه، ص 36ـــ 37.

[35] المصدر نفسه، ص 37.

[36] ينظر: المصدر نفسه، ص36ـــ 37ـــ 38.

[37] المصدر نفسه، ص38.

[38] ينظر: المصدر نفسه، ص38.

[39] ابو لقاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979، ص 66.

[40] مها خير بك ناصر، النحو العربي والمنطق الرياضي، التأسيس والتأصيل، ط2، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014، ص348.

[41] ابو الفتح ابن جنى، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، المكتبة التوفيقية، بالقاهرة، 2015، ص 104.

[42] الكتاب سيبويه ـــ تح: عبد السلام هارون، ج1، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة ـــ 1988. ص25

[43] ابو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي ـــ علي سيد علي، ج1، ط1، دار الكتاب العلمية، ص186

[44] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 222ـــ 223.

[45] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979، ص67.

[46] المصدر نفسه، ص 67.

[47]عبد الرحمان الحاج صالح، كراسات المركز، ص 39.